المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة

المجلد الثامن، العدد الأول، 52:37
آذار (2023)

بحث رقم 3

تأثير دور الأوقاف الإسلامية في تطوير وتعزيز التنمية المستدامة

The Impact of the Islamic Waqf Role in Developing and Promoting Sustainable Development

أحمد علي أحمد الحداد، أحمد إرضا بن مختار، عبدالغفاردون، محمد ذو الكفل عبدالغني

Ahmed Ali Ahmed Alhadad, Ahmad Irda Mokhtar, Abdul Ghafar Don, Mohamad Zulkifli Abdul Ghani

Received استلام البحث	Revised مراجعة البحث	Accepted قبول البحث
2022 /12/20	2023 /1/11	2023/1/28

DOI: https://doi.org/10.31559/SIS2023.8.1.3

This file is licensed under a *Creative Commons Attribution 4.0 International*

رفاد REFAAD
www.refaad.com

المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة
International Journal of Specialized Islamic Studies (SIS)
Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/4
E-ISSN 2617-6246 | P-ISSN 2617-6238

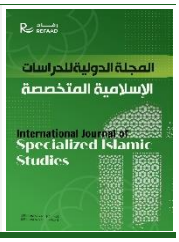

تأثير دور الأوقاف الإسلامية في تطوير وتعزيز التنمية المستدامة

The Impact of the Islamic Waqf Role in Developing and Promoting Sustainable Development

أحمد علي أحمد الحداد[1]، أحمد إرضا بن مختار[2]، عبدالغفار دون[3]، محمد ذو الكفل عبدالغني[4]

Ahmed Ali Ahmed Alhadad[1], Ahmad Irda Mokhtar[2], Abdul Ghafar Don[3], Mohamad Zulkifli Abdul Ghani[4]

[1] طالب بمرحلة الدكتوراه في كلية الدراسات الإسلامية بالجامعة الوطنية الماليزية (UKM)

[2] محاضر أول بكلية الدراسات الإسلامية في الجامعة الوطنية الماليزية (UKM)

[3] أستاذ مشارك بكلية الدراسات الإسلامية في الجامعة الوطنية الماليزية (UKM)

[4] محاضر أول بكلية الدراسات الإسلامية في الجامعة الوطنية الماليزية(UKM)

[1] PhD student at the National University of Malaysia (UKM)
[2] Senior Lecturer, Faculty of Islamic Studies, National University of Malaysia (UKM)
[3] Associate Professor, Faculty of Islamic Studies, National University of Malaysia (UKM)
[4] Senior Lecturer, Faculty of Islamic Studies, National University of Malaysia (UKM)
[1] a.a.a.oman94949@gmail.com, [2] irdha@ukm.edu.my, [3] a.g.don@ukm.edu.my,
[4] zulghani@ukm.edu.my

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية؛ إلى تجلية المفهوم المعاصر للتنمية المستدامة، وفي المنظور الإسلامي. ومناقشة دور الوقف في تعزيز التنمية المستدامة، باعتباره جزءً من النظام المالي الإسلامي، وتحديد طبيعته التنموية. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على استنتاج المخرجات تبعًا للمدخلات. بينت نتائج البحث: أن التنمية المستدامة: تحقق التوازن بين الأنظمة الثلاثة؛ البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وقد عرف الإسلام وطبق التنمية المستدامة قبل الغرب، إذْ انبعثتْ رؤية الإسلام للتنمية من قضية استخلاف الإنسان في الأرض. وهو مفهوم يجمع بين التنمية الروحية والمادية ويُعلي من شأن النفس الإنسانية؛ فتهدف التنمية فيه إلى تحقيق الأمن المادي من الجوع، والأمن المعنوي من الخوف. لذا فللوقف مصالح لا توجد في سائر الصدقات، ويعتبر البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي يميز الوقف في خدمته للتنمية المستدامة. وهو وسيلة مستدامة لعلاج مشكلة من المشاكل الاقتصادية المتفشية التي تواجه العالم على نطاق واسع، هي مشكلة الفقر والبطالة. حين تجلت سمو ومقاصد الوقف عبر مشاركته الطويلة في خدمة التنمية المستدامة وإعمار الأرض.

الكلمات المفتاحية: الأوقاف؛ التنمية المستدامة؛ البعد الاجتماعي؛ البعد الاقتصادي.

Abstract:

This research paper aims to clarify the contemporary concept of sustainable development from the Islamic perspective. Discussing the role of the waqf in promoting sustainable development, as it is part of the Islamic financial system, and defining its development nature. The research adopted the descriptive analytical method, which works on deducing the outputs according to the inputs. The research findings revealed that: the sustainable development achieves a balance among three systems; environmental, economic and social. Islam knew and practiced sustainable development before the West, as Islam's vision of development stemmed from the issue of human succession on earth. It is a concept that combines spiritual and material development and elevates the human soul; Its development aims to achieve physical security from hunger and moral security from fear. Therefore, the Waqf has interests that are not found in other alms, and the social dimension is considered the dimension that distinguishes the Waqf in its service to sustainable development. It is a sustainable way to solve one of the widespread economic problems facing the world on a large scale, which is the problem of poverty and unemployment. When the highness and purposes of the Waqf were manifested through its long participation in the service of sustainable development and the reconstruction of the land.

Keywords: *Islamic; Awqaf, Development; Social; Economic.*

المقدمة:

منذ فجر الإسلام، جرى توظيف الوقف في أغراض اجتماعية متعددة؛ كان في مقدمتها العناية بالمساجد، وتوجيه عائداته للعناية بالمدارس والزوايا، والطلبة، والعلم، والعلماء. لذلك فهي أموال مجتمعية أهلية تصرف إلى جهات اجتماعية محتاجة، لمساعدة الفقراء، والعجزة واليتامى، وأبناء السبيل. ولعل نجاح الوقف ودوامه لأنه تكفل بالشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحرومة، إلى جانب النفقات على المؤسسات الاجتماعية والخيرية المتنوعة، لأجل إحداث التوازن الاجتماعي بين فئات وشرائح المجتمع ومن أجل تنميته وتقوية روابطه. حينما يتم تعزيز الفئة الاجتماعية الضعيفة والقاصرة لتتمكن من ممارسة دورها في المجتمع.

لم يقتصر الوقف على العناية بفئات المجتمع فحسب، بل تعداها إلى العناية بكل ما يعتمد عليه الناس في معيشتهم؛ فغطي بانتشاره مختلف جوانب الحياة من النواحي الشرعية، والعلمية، والثقافية، والصحية، والإنسانية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والخدمية، وغيرها. لذلك أصبح يمثل ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة، عندما يقوم الوقف على تعزيز أسس الديمومة والاستمرار، ويسعى طواعية إلى استدراك جوانب الخلل في التوزيع والتملك، وما ينجم عنها من قصور في إشباع الحاجات الأساسية والثانوية للمجتمع (الجريوي، 2012).

ولو نظرنا إلى رأس المال البشري، نجدُ أنَّ كل ما يمتلكه الإنسان في نفسه من مقومات وقدرات تسهم في النشاط الاقتصادي وتنميته، مثل: الخبرة، والمهارة، والمعرفة، والقدرة البدنية؛ فإنَّ جميع هذه المقومات هي التي يقوم عليها رأس المال البشري، والتي لها ثقل في التنمية الاقتصادية لا يقلّ عن المقومات المالية؛ لا سيما إذا علمنا أنَّ الفكر الاقتصادي المعاصر اعتبر الإنفاق على التعليم والصحة هو إنفاق استثماري (أحمد، 1995). وكما هو معروف، فإن الأوقاف ساهمت في خدمة المجتمعات في ميادين متعددة لعل من ضمنها؛ التعليم والصحة من خلال وقف المدارس ودور التعليم المختلفة، والمصحات والمستشفيات، والإيقاف عليها. بمعنى آخر فإن الوقف يضطلع بدور في تنمية رأس المال البشري.

مشكلة الدراسة:

يبدو أن العالم لا يسير باتجاه مستقبل مستدام، بل يتجه نحو مجموعة متعددة من كوارث بيئية محتملة تهدد مستقبل البشرية. فمنذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم المتخصص بالبيئة البشرية حين انعقد في مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي؛ أخذ العالم بالاعتراف بأن مشكلات البيئة لن تنفصل عن المشكلات المتعلقة برفاه البشرية، وليست بعيدة عن عمليات التنمية الاقتصادية بشكل عام. وإنَّ أكثر أشكال التنمية الحالية محصورة في موارد البيئة التي تعتمد عليها معيشة البشرية ورفاهيتهم. لذلك أسست منظمة الأمم المتحدة؛ لجنة عالمية مكلفة بالبيئة والتنمية لبحث موضوع البيئة المستدامة، وتقديم توصياتها بهذا الصدد. إذْ إنَّ تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إنجاز تقدم متزامن في أبعاد أربع في الأقل، هي أبعاد الاقتصاد، والبشر والبيئية والتكنولوجيا (الجريوي، 2012).

وينظر إلى النمو الاقتصادي بأنه مسألة ضرورية للتخلص من الفقر، وتوليد موارد أساسية للتنمية، وبالتالي الحيلولة دون المزيد من تدهور البيئة. لكن المشكلة تكمن في نوعية النمو المتحقق وكيف يمكن توزيع المنافع، بحيث لا تقتصر عمليات التوسع الاقتصادي على تحقيق الفائدة على أقلية من المالكين أصحاب رؤوس الأموال (أديب، 2009). فالتنمية يفترض أن تضمن تنمية البشر والبيئة بشكل شامل، والحرص على محاربة الجوع والفقر من خلال إعادة توزيع الثروات.

فالتنمية الاقتصادية عندما تراعي معايير البيئة لموارد الطبيعة، وتعمل على تقليص إنتاج النفايات؛ فإنها ليست كافية للحيلولة وتفادي انهيار البيئة على المدى البعيد. لأنَّ القيود التي تحكم السلوك البشري تكون سارية أيضًا على الأرض ومواردها المحدودة التي لا يمكن أن تبقى إلى ما لا نهاية (الصالحات، 2005).

ولقد توسع بعض الباحثين في مفهوم التنمية المستدامة، بحيث تشمل بلوغ تحول سريع في قواعد التقنية للقطاعات الصناعية، وفي الوقت ذاته أشاروا إلى وجود حاجة ماسة إلى التكنولوجيا الحديثة، لجعل البيئة أنظف وأكثر كفاءة وأقدر على حماية موارد الطبيعة. وذلك لكي يمكن الحد من زيادة نسب التلوث، والعمل على استقرار مناخ الأرض، واستيعاب نمو السكان المتزايد وتعزيز النشاطات الاقتصادية (العاني، 2011).

وعندما تعنى التنمية المستدامة بتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف، نجد هناك شكلين من الإنصاف المتمثل في؛ الإنصاف للأجيال البشرية المستقبلية التي ستولد مستقبلًا، وهذه الفئة لا يحسب لمصالحها حساب لدى القائمين بالتخطيط عند إجراء الخطط وتحليلات الاقتصاد، كما إن قوى السوق الجشعة لا تراعي تلك المصالح. أما الشكل الثاني من الإنصاف فيهتم بالجيل الحالي الذين يعيشون يومنا، وقد لا يجدون فرصة مناسبة في الحصول على موارد طبيعية أو على "الخيرات" الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا نجد أن العالم يرزح منذ منتصف عقد السبعينيات تحت هيمنة شبه مطلقة لرأسمال المال العالمي وجشع الشركات العابرة للقارات؛ بشكل

يكرس تفاوتا حادًا بين جانبي دول الشمال ودول الجنوب، مثلما يتفشى هذا التفاوت ضمن تلك الدول ذاتها بشكل غير عادل (أديب، 2009).

وحينما شكل الإنسان محور التنمية وغاياتها المستدامة، بحيث تؤدي التنمية البشرية إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي والإنمائي للجيل الحالي والأجيال القادمة؛ عندئذ ينبغي أنْ يشكل أفراد المجتمع من رجال ونساء وأطفال ويكونون محور الاهتمام؛ لكي يتم نسج التنمية لمصلحة أبناء المجتمع، لا أنْ تكون التنمية على حساب مصالح الناس (بن عمارة وبن تفات، 2013).

وبشكل عام، فقد تم تقبل أطروحة التنمية المستدامة بأوسع معطياتها، وجرى إقرارها على مستوى عالمي، إلا إنه بدى واضحًا أن ترجمة فكرة التنمية المستدامة إلى أهداف واقعية وسياسات وبرامج عملية، تبدو مهمة شاقة وصعبة، نظرًا لخضوع منظمة الأمم المتحدة لتأثيرات القوى الرأسمالية، التي تدرك أن مصالحها لا تتفق عند النزول عن أنماط الإنتاج المدمر للبيئة. ومع ذلك يعد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية مفرقًا ذا أهمية متميزة باتجاه الاهتداء إلى الأرضية المشتركة التي تخدم مصالح متعارضة، والشروع في عمليات التغيير التي نحتاجها لإرساء تنمية مستدامة شاملة.

واستنادًا لتلك المعطيات، فقد حظيت الأوقاف بتلقي دعم الدول والأغنياء بوقف الأراضي الزراعية والعقارات، والمحسنين من مختلف طبقات المجتمع الذين يعملون على توفير التكافل الاجتماعي بين الناس، وتوفير الاحتياجات للمرضى والعجزة في المشفيات الخيرية، والعناية بالأرامل، والأيتام، والمحتاجين، والضعفاء والمساكين، وأهالي المسجونين، فحبس عليهم الأوقاف وقام بكسوتهم وإطعام المحتاجين، وتقديم المساعدات في مختلف المناسبات (فلالي، 2011).

أهداف الدراسة:

- إلقاء الضوء على المفهوم المعاصر للتنمية المستدامة في المنظور الإسلامي.
- مناقشة دور الوقف في تعزيز التنمية المستدامة، باعتباره جزءً من النظام المالي الإسلامي، وتحديد طبيعته التنموية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة السبهاني، (2010): دور الأوقاف في إرساء التنمية المستدامة.**

جاء فيه إن تحقيق التنمية المستدامة لمراعاة مصالح الأمة وأجيالها المستقبلية، تشكل هدفًا مهمًا من الأهداف التي تصبو إليها المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وتسعى الدراسة لتجلية الدور الذي يمكن للوقف النهوض به لأجل تحقيق تنمية مستدامة، باعتبارها الإطار المؤسسي والتمويلي المتعلق بتأمين ظروف الاستثمار البشري وتأمين الشروط العامة المطلوبة لرفاهية أبناء المجتمع.

لقد تكونت هيكلية الدراسة من أربعة مباحث، ناقش أول مبحث حقيقة التنمية المستدامة، وموقف الدين تجاهها والتحديات التي تواجه التنمية في عصر العولمة. وناقش المبحث الثاني أبعاد الوقف وعرض بعض الصور المتنوعة، وأدواره التاريخية في تنمية المجتمعات الإسلامية. في حين عرض المبحث الثالث الطبيعة الاستثمارية للأوقاف. أما المبحث الرابع فقد ناقش علاقات الوقف الخيري بالوقف العام، وعلاقته بالتنمية المستدامة.

توصلت الدراسة إلى أن بإمكان الأوقاف أن تقدم الكثير لخدمة التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق برأس المال الاجتماعي والاستثمار البشري، وإعادة توزيع الثروة، وأوصت الدراسة تطوير أسس التشريع والتنظيم الحاكمة لإجراءات الوقف الخيري، والدعوة إلى تفعيل وإعمال الأوقاف الخيرية مثل مؤسسة التكافل الاجتماعي لتسوّغ تحلل الحكومة من التكاليف الشرعية ذات الصلة، وتسوّغ عمليات الخصخصة للوقف العام، وربما تجعل الوقف الخيري البديل المناسب له.

- **دراسة مصبح، (2013) دور الأوقاف الخيرية في إرساء التنمية الاقتصادية: دراسة ميدانية في قطاع غزة.**

هدفت التعرف على دور الأوقاف الخيرية بشقيها النقدي والعيني وأثرها في تنمية اقتصاد قطاع غزة، المتمثل في المجال التعليمي والمجال الاجتماعي، والمجال الصحي، والمجال الديني، ومجالات إنشاء البنى التحتية، بالإضافة إلى معرفة المشكلات التي تعيق عمل الوقف الخيري في القطاع، وتعيق دعم القطاعات الاقتصادية التنموية، وكيفية تكوير وتنمية الوقف واستثماراته وتطوره في قطاع غزة، استنادا لوجهات نظر الأشخاص القائمين عليه.

ولأجل تحقيق الأهداف استخدمت الدارسة منهج تحليل المضمون، والمنهج الوصفي التحليلي. تم إعداد استبانة تكونت من (97) عبارة توزعت في المجالات أعلاه، وجرى تطبيقها على مجتمع الدراسة وهم العاملين بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية كافة بقطاع غزة، وخاصة العاملين في الإدارة العليا في وزارة الأوقاف، ودائرة الأملاك، ومدراء مديريات في المحافظات، ودائرة المالية، ودائرة الشؤون القانونية، والدائرة الهندسية والإنشائية، وإدارة التخطيط والاستثمار العام الذين بلغ مجموعهم (50) منتسبًا. حيث جرى توزيع الاستبانات، وتم استرداد (44) استبانة يمثلون حجم العينة. خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: تلك التي أشارتْ إلى تدني تأثير

الوقف الخيري في تطوير التنمية الاقتصادية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى ضعف دور الإعلام في نشر الوعي بأهمية الوقف ودوره في تنمية الاقتصاد. كما بينت الدارسة أنَّ هناك فهم خاطئ منتشر بين الناس مفاده حصر دور الوقف في الجانب التعبدي المحض، والابتعاد عن أدوار الوقف في الجوانب العديدة الأخرى. كما أظهرت النتائج مشكلة متراكمة في التعديات الجارية إزاء عقارات الأوقاف من قبل المواطنين، حين تم الاستيلاء على مئات الفدانات، أو الاعتداء والتجاوز عليها من بعض الأهالي.

وبذلك أوصت الدراسة ضرورة العمل على توعية المواطنين بالمجالات والأبعاد المتنوعة لتنمية الأوقاف، وعدم اقتصارها في الجانب التعبدي المحض، وتشجيع المستثمرين للاستثمار في العقارات الوقفية عبر منحهم الامتيازات المناسبة. كذلك أوصت بالعمل على تطوير وتنويع أنماط الاستثمار والتمويل الوقفي المعتمدة في وزارة الأوقاف بقطاع غزة. والعمل على إعداد برامج توعية عبر وسائل الإعلام المتنوعة، خاصة بالمجتمع الفلسطيني ضمن قطاع غزة، للتوعية بأهمية الأوقاف ودورها في تنمية اقتصاد البلد وتنويع مختلف مجالاته.

- **دراسة هليل، أحمد محمد. (2006): المجالات الوقفية المقترحة غير التقليدية للتنمية المستدامة.**

جاءت هذه الورقة البحثية منهة على العديد من المجالات الوقفية المقترحة في سبيل إسهام الوقف في التنمية المستدامة؛ فتناولت التنظيم الفني للصكوك الموقوفة، وإمكانية تداولها، إضافة إلى أشكالها والغايات التنموية من ورائها، والبعد الاجتماعي في هذا النوع من الصيغ الوقفية. كما تناولت موضوع الوقف المؤقت من حيث تكييفه الفقهي وحكمه الشرعي والأسباب الموجبة لهذا النوع من الوقف، بالإضافة لما يندرج تحته من صورة: وقف عائد العمل لجزء من الوقت، ووقف جزء من وقت العمل، ووقف المنافع، وبحث كل ذلك في إطار التكييف الفقهي، والحكم الشرعي، والآليات المقترحة. وأخيرًا، تم استعراض فكرة الصناديق الوقفية من حيث التنظيم الفني لها، والتكييف الفقهي ومجالات العمل بالإضافة إلى التجارب المعاصرة في هذا المجال.

لقد كان من الضرورة استحداث وتطوير صيغ معاصرة في العمل الوقفي، تهدف إلى استعادة دور الوقف الأصيل الفاعل في تعزيز خدمات التنمية للمجتمعات في الأطر الإسلامية، وتنظيم المشاركة الشعبية للإشراف على شؤون الوقف، وتوظيف جهود المحسنين والمتبرعين بما يكفل تحقيق تلك المصالح، وضمان تيسيرها بحسب تلك الأولويات ضمن إطار المجال الوقفي؛ الذي يؤسس تلك المساعي ويفعل استمرارها وديمومتها. وتأسيسًا على هذه الرؤيا؛ أخذت بعض الدول الإسلامية باستحداث صيغ عصرية لأجل تطوير سياقات الأعمال الوقفية؛ ومنها ما سمي بالصناديق الوقفية التي تشارك في جهود إحياء دور الأوقاف، عبر نشاطات إنجاز مشروعات التنمية، وتشجع المواطنين والمحسنين على الوقف في تلك المشاريع.

وتأتي فكرة إنشاء صناديق الوقف ضمن إطار تحديث إدارة العمل الوقفي بأسلوب معاصر؛ بحيث يجعل من مشاريع الوقف وكأنها قوالب تنظيمية، تتمتع باستقلال مالي وإداري وتسعى باستقلالية لتحقيق حاجات المجتمع التنموية الضرورية منها. وتطمح صناديق الوقف إلى تحقيق أهداف تمويل معظم مشروعات التنمية في المجتمعات المعاصرة، منها: المجالات الاجتماعية ذات المردود الاجتماعي المرتفع، الغير مدعومة بالشكل المطلوب من قبل الحكومات. كذلك مجالات تخدم شرائح من؛ المعاقين، المطلقات والأرامل، وكبار السن والأطفال والخريجين الجدد. وتعتمد صناديق الوقف في تمويل النشاطات وفي تنفيذ برامجها؛ على الريع المتحقق من الأوقاف السابقة لها التي تم تخصيصها سنويًا، وعلى ما يجري إيقافه للغاية ذاتها فيما بعد، بالإضافة إلى التبرعات والهبات والوصايا الأخرى. وهذا يدل على التناسق والانسجام بين صيغ الوقف المستحدثة هذه، وبين رغبات الناس وميولهم ومستجدات استحقاقات الحياة المعاصرة.

- **دراسة الجربوي، (2012): أثر الوقف في التنمية المستدامة.**

أضحت شؤون البيئة محددًا عالميًا فرض نفسه في تأثيره على النشاطات الاقتصادية والتعاملات التجارية وعلاقات الدول المعاصرة. فأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس في تقييم مدنية الدولة. فالبيئة والتنمية عنصران متلازمان، بعد مزيد من الاهتمامات التي حظيت به في مستوى العالم. إن مساعدة الوقف في تحقيق هذه الأبعاد، قد مكن من مساهمته في حفظ التناغم بين عنصري البيئة والتنمية. ويبدو جليًا أن الوقف ساهم في حماية البيئة بشكل كبير، وأسهم في تنظيف المدن، وتعبيد الطرقات، وتخصيص أماكن للحيوانات، وغير ذلك من النشاطات على مر الزمان. ولعل اتساع ساحة الأوقاف واستيعابها لتلك الأبعاد، وفاعليته في تحقيقها يرجع إلى المبادئ الأصلية التي تأسس بموجبها.

لذلك لم يقتصر الوقف على العناية بفئات المجتمع فحسب، بل تعداها إلى العناية بكل ما يعتمد عليه الناس في معيشتهم، فغطي بانتشاره مختلف جوانب الحياة من النواحي الشرعية، والعلمية، والثقافية، والصحية، والإنسانية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والخدمية، وغيرها. فهو يمثل اليوم ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة، عندما يقوم الوقف على أساس الديمومة والاستمرار، ويسعى طواعية إلى استدراك جوانب الخلل في التوزيع والتملك، وما ينجم عنها من قصور في إشباع الحاجات الأساسية والثانوية للمجتمع.

- **دراسة العنزي، (2013): أدوار الوقف في التنمية وتطوير البحث العلمي في جامعات دول الخليج العربية.**

حيث أثبتت تجارب دول الخليج في إدارتها للأوقاف الاستثمارية في مجالات التعليم العالي نجاحًا كبيرًا، التي بدأت بوادرها بدولة الكويت، وسرى نموذجها إلى الدول الخليجية الأخرى. حين أصدرت دولة قطر نظام تنظيم لوزارة الأوقاف، وأنشأت بنوكا وقفية تشبه صناديق الوقف. ثم تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، فمملكة البحرين. وقد فعّل هذا النظام المستحدث عمليات إعادة التنظيم الخاصة بأملاك الوقف وبشكل خاص أوقاف الجامعات تبعًا لأساليب استفادت من تلك التجربة التي عززتها خطوات كبيرة إلى أمام. خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أسهمت المؤسسات الوقفية في تقليل حجم وأعباء المصاريف الملقاة على عاتق دول المجلس في تمويل التعليم العالي والجامعات.

1. تطوير حلقات البحوث العلمية في جامعات دول الخليج العربية، وقد نتج عن ذلك تقديم خدمات علمية وفكرية للمجتمع وتنشيط حركة التأليف والطباعة ونشطت كذلك المكتبات وزاد استقطاب الطلاب والباحثين فيها.
2. أدت الأوقاف أدوارًا مهمة في تطوير الحركة العلمية والثقافية من خلال تأسيس للعديد من الجامعات والمراكز البحثية والمكتبات.
3. أسهمت الخدمات الوقفية التعليمية في الجامعات في انتعاش الحياة الفكرية والتعليمية للمجتمع.
4. أدت الأوقاف مهامها في التعليم الجامعي بشكل متكامل وحققت تواصلًا تعليميًا بين أجيال الطلبة.
5. إن معظم الأموال المخصصة لموازنات التعليم العالي بالجامعات في دول مجلس التعاون تصرف بشكل رواتب للمحاضرين، وتطويرهم في مختلف مجالات العلم والبحث وخدمة المجتمع.
6. برز دور الوقف في دول المجلس من خلال تمويل نشاط التعليم، الذي عدَّ موردًا رئيسيًا تعتمد عليه تلك الجامعات في الصرف والانفاق على متطلباتها.

خطة الدراسة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته. وجمع البيانات من المصادر الأولية: التي تشمل توفير المعلومات والبيانات التي تتعلق بتطبيقات عملية للأوقاف في العديد من الدول الإسلامية. أما المصادر الثانوية: فقد تمثلت في أدبيات المقالات الدوريات والتقارير والأبحاث، والكتب، والرسائل العلمية ذات الصلة بالدراسة. لذا تتكون هذه الورقة البحثية من مبحثين:

المبحث الأول: المفهوم المعاصر للتنمية المستدامة في المنظور الإسلامي ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي.

المطلب الثاني: استثمار أموال الوقف للتنمية في مجالات آمنة.

المبحث الثاني: دور الوقف في تعزيز التنمية المستدامة ويتضمن ثمانية مطالب:

المطلب الأول: مساهمة إدارة الوقف في تنمية المجتمعات المحلية.

المطلب الثاني: دور الوقف في توفير المياه الصالحة للشرب.

المطلب الثالث: إسهامات الوقف في التنمية الغذائية.

المطلب الرابع: رعاية الفقراء والمعوزين.

المطلب الخامس: تأثير الوقف في مجال التنمية الاقتصادية.

المطلب السادس: تأثير الوقف في المجال الاجتماعي.

المطلب السابع: أثر الأوقاف في الجانب الطبي والصحي.

المطلب الثامن: أثر الأوقاف في التعليم.

المبحث الأول: المفهوم المعاصر للتنمية المستدامة

لقد تم تداول مصطلح التنمية المستدامة سنة (1974) خلال مؤتمر ستوكهولم بالسويد، ثم تلته قمة (ريو دي جانيرو) الأولى عام (1992) حول البيئة والتنمية المستدامة، الذي تم الإعلان فيه عن خصائص التنمية المستدامة، التي تتلخص في الآتي:

- إنها تنمية تراعي البعدين الزمنيين كأساس لها، فهي بالضرورة تنمية على المدى الطويل، تعتمد على تقدير إمكانات العصر الراهن، ويتم التخطيط لها للمستقبل لفترات زمنية طويلة، يمكن من خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- إنها تنمية تراعي تلبية احتياجات الموارد الطبيعية المستقبلية في المجال الحيوي لكوكب الأرض.

- وهي تنمية تلبي حاجات الأفراد بالدرجة الأولى، فأولوياتها تكمن في تلبية حاجات الناس الأساسية والضرورية من غذاء وملبس وتعليم وخدمات صحية، وتحسين نوعية حياة الإنسان المادية والاجتماعية.

إنها تنمية تحافظ على محيط البيئة الحيوية في شتى أرجاء بيئة الطبيعة، من حيث عناصرها ومركباتها الأساسية مثل الهواء، والماء، وكذلك العمليات الحيوية في محيطها الحيوي مثل الغازات. لذا فإنها تنمية تراعي قاعدة عدم استنزاف موارد الطبيعة في مجالها الحيوي، كما أنها تحافظ على العمليات الدورية الكبرى والصغرى في محيطها الحيوي، حيث يجري من خلالها نقل العناصر والموارد وتنقيتها، لضمان استمرارية الحياة. لذلك تعتبر تنمية متكاملة الجوانب، تحرص على تنسيق سلبيات استهلاك الموارد وترشيدها، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، وجعلها تعمل كلها بانسجام ضمن منظومة البيئة، بشكل يحافظ عل استدامتها ويضمن تحقيق التنمية المستمرة المأمولة (صالحي، 2006).

خلال شهر أيلول/ سبتمبر عام (2015)، أقرَّ قادة دول العالم في اجتماع قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ الوثيقة الختامية الخاصة بخطة التنمية المستدامة، للفترة بعد عام (2015). حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك القرار في 25 أيلول/ سبتمبر (2015): خطة للتنمية المستدامة، وإعلان دخول الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة البالغ عددها (17) هدفًا إلى حيز التنفيذ رسميًا، كما ورد في الخطة في 1 كانون الثاني/ يناير (2016). وباعتماد ذلك القرار، يكون المجتمع الدولي قد انتقل من مرحلة الأهداف الإنمائية للألفية، صوب خطة جديدة عرفتْ باسم خطة التنمية المستدامة لعام (2030)؛ التي حددت الاتجاه المتوقع الذي ينبغي أن تعتمده دول العالم لغاية عام (2030). وقدر ما يتعلق الموضوع بالتنمية المستدامة؛ فالخطة تتضمن إعلانًا وأهدافًا وغايات، ونصوصًا تناولتْ وسائل تنفيذ وآليات العرض والمتابعة. إضافة إلى أنَّ العمل قدْ جرى بصورة موازية في وضع مجموعة من مؤشرات القياس الخاصة بالإنجاز المتحقق بالنسبة للأهداف والغايات (قرار الجمعية العامة، 2016؛ رقم 1/70).

وتتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ العمل على تنفيذ الإجراءات من كافة بلدان العالم؛ الغنية ومتوسطة الدخل وحتى الفقيرة لأجل تعزيز الازدهار. حين أكدتْ أن القضاء على الفقر؛ ينبغي أن يتحرك جنبًا إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تؤسس النمو الاقتصادي. إذْ إنه من الضروري أن يشمل مجموعة مترابطة من الاحتياجات الاجتماعية، لعل في مقدمتها التعليم، وفرص العمل، والصحة، والحماية الاجتماعية، والعمل بجد للتصدي للتغير المناخي، وتوفير الحماية للبيئة ومعالجة أية تحديات ترتبط بالفساد والحوكمة وسيادة القوانين. كما أكدت الأمم المتحدة، أن حق التنمية هو حق إنساني مشروع من حقوق الإنسان، وهو حق غير قابل للتصرف، ومن خلاله يحق لكل إنسان في جميع شعوب الأرض الإسهام والمشاركة في بلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأنْ يتمتعوا بالتنمية، التي تمكن من إعمال حقوق الإنسان كافة وحرياته الأساسية (رشماوي، 2018).

المطلب الأول: التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي

الإسلام عرف وطبق التنمية المستدامة قبل الغرب بـ (14) قرنًا. إذْ انبعثتْ رؤية الإسلام للتنمية من قضية استخلاف الإنسان في الأرض. إنه مفهوم واسع جمع بين تنمية الروح وتنمية المادة، بحيث يُعلي شأن النفس البشرية، ويُبوؤها في موضع التكريم اللائق بالإنسان، بحيث يُعينها على أداء دورها الأساس في إعمار الكون، وتحقيق عبودية خالصة لخالق الكون وحده. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البَقَرَة الآية 30] ، وقال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هُود الآية 61].

إن مفهوم الإسلام للتنمية يتجاوز منظور المادة وتحقيق رفاهية قائمة على إشباع متطلبات العيش، فيمتد إلى متطلبات العقل والروح التي تسمو على النواحي المادية في الحياة. فالإنسان بتفكيره وعقله هو الذي صنع الماديات، فلربما توجد الماديات لكن بدون إنسان مفكر أو متحضر.

في الإسلام تهدف التنمية بصفة أساس إلى تحقيق الأمن الغذائي والتخلص من الجوع، وكذلك الأمن المعنوي ضد الخوف ﴿فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِيٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ ۝٤﴾[قُرَيْش من الآية 3 الى الآية 4]. فالإسلام يسخر عمليات التنمية لتوفير حياة طيبة كريمة لكل إنسان: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝٩٧﴾ [النَّحْل الآية 97]. لأجل ضمان حياة نقية تسمو بالروح والجسد، لكي يسودها روح الإخوة والتكافل والرحمة والمودة، فترفرف عليها مظلة الأمن والعدالة والمساواة والحرية، خالية من شبح الخوف والجوع والكره والبغضاء والأثرة والطبقية المقيتة. إنها تراعي عدالة توزيع الدخول والثروات وعدم حكرها؛ لكي لا يكون المال دولة بين الأغنياء فحسب؛ حياة توازن بين منافع الأجيال الحالية وأجيال المستقبل (الأسرج، 2010).

وبحسب المنظور الإسلامي؛ فالأجيال القادمة لها الحق كذلك في ثروات الجيل الحاضر. وتطبيقًا لهذه النظرة؛ فالإسلام حثَّ الآباء على ترك أولادهم أغنياء وليسوا فقراء. حيث جاء في الحديث الشريف: {إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون

الناس} (رواه البخاري)، {إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له} (رواه مسلم). فالإسلام بقدر ما يحرص في تحقيق منفعة الأجيال الحالية؛ فإنه وضع بنظر الاعتبار منفعة الأجيال المستقبلية؛ فجعل من التنمية المستدامة هدفا منشودا يجب الحرص على تنفيذه.

إنَّ مفهوم التنمية في الإسلام انطلق أساسًا من مبدأ تسخير الكون لخدمة الإنسان في إعمار الأرض، وفق مبادئ الحكمة الإلهية بما يحقق الخلافة في الأرض مع الحفاظ على حسن أداء الأمانة فيها؛ وهو مفهوم شامل لنواحي التعمير في الحياة كافة، وبالتالي فهو يقوم على ضمان تنمية مستدامة. فالإعمار المعنوي للنفوس هو الأساس الذي ينبني عليه إعمار الأرض ولا يمكن أن نؤسس لحضارة إنسانية وارفة الظلال إلا بإعمار وتزكية الجانب الخلقي والإنساني فيها وليس العمارة الحسية فقط (ذوابة، 2021).

ففي مجال المحافظة على النفس شددت السنة النبوية على حرمة الدماء حتى لغير المسلمين. وحث على طلب العلم والأخذ به والتماس أي طريق له. وفيما يتعلق بتحقيق الأمن النفسي؛ نجد أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم قد حث على حسن المعاملة واحترام الآخر والتسامح ويحرّم ترويع المسلم، حتى لو كان بقصد المزاح. كما أمر الإسلام المحافظة على سلامة عقل الإنسان، فنهت السنة النبوية المسلم عن كل ما يذهب بالعقل أو يتسبب في تغييب الوعي وفتور البدن، بما في ذلك الخمور والمخدرات بأنواعها. كذلك تحويل أيادي العاطلين إلى أيادٍ عاملة، وهناك أحاديث عديدة لرسول الله صلى الله عليه وسلم نهت عن الكسب عبر سؤال الناس، وحثت إلى تحويل المتسولين والعاطلين إلى عاملين. أما بصدد توفير أمن الغذاء والكساء، فقد حثت السنة النبوية المطهرة على والصدقات والزكاة وإطعام الطعام وإعانة ذوي الحاجات ومحاربة الفقر (سبقاق، 2018).

المطلب الثاني: استثمار أموال الوقف للتنمية في مجالات آمنة

يعني استثمار أموال الوقف تنمية الأموال الوقفية، سواء أكانت أصولًا أم ريعًا، بوسائل استثمارية مباحة شرعًا، وفق مجموعة من الضوابط الشرعية، وأن من صيغ استثماره: الإجارة، والمضاربة، وصكوك المقارضة، ونظام البناء والتشغيل والتحويل (T.O.B). وإن استثمار أموال الوقف يتعرض لمجموعة من المخاطر، منها المخاطر التي تواجهها الجهة المستثمرة لأموال الوقف منها مخاطر الائتمان المتمثلة في عدم قدرة المستأجر لأموال الوقف على الوفاء بالالتزامات، ومخاطر التعدي والتقصير، والمخاطر الأخلاقية (بن سيدي، 2019).

لذلك فإن الفقهاء القدامى والمعاصرين، ذكروا عدة صور لاستثمار أموال الوقف، حسبما يناسب الزمان. من تلك الصيغ قديما؛ استثمار أموال الوقف في الإجارة، والاستبدال، والمزارعة، والمساقات، والمغارسة، والمضاربة. أما صيغ استثمار أموال الوقف المعاصرة فتشمل؛ المشاركة المنتهية بالتمليك، والإجارة المنتهية بالتمليك، والاستصناع الموازي، والمساهمة في رؤوس أموال الشركات من أسهم وصكوك، وسندات المقارضة، والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، كالمصارف الإسلامية، ومؤسسات الاستثمار الإسلامية، ومؤسسات صناديق الاستثمار الإسلامي (الزحيلي، 2003).

إنَّ استثمار أموال الوقف بالمضاربة، يتم إذا كان الوقف نقودًا يمكن استثمارها بطريق المضاربة الشرعية. متى ما توفرت لدى الأوقاف، نقود فائضة عن المصاريف والمستحقات، أو لأنها ضمن الحصة التي تستثمر لأجل الإدامة. والمضاربة الشرعية يمكن أن تطالها المخاطرة بالمال، إلا إذا كانت مبنية على دراسة الجدوى الاقتصادية. فمع الالتزام بشرائط، فإنها تضمن الربح الوفير، وهذا من واجب ناظر الوقف، إذ يجب على رب المال أن يراعي تنمية مال الوقف كما يراعي مال اليتيم، أي في وجوب الرعاية والعناية، والتنمية، وفعل ما تقتضيه المصلحة (الحداد، 2009).

أما استثمار أموال الوقف بصيغة صكوك المقارضة: فيقوم على عقد مضاربة شرعي بين الوقف بصفتها مضاربا، وحملة الصكوك بصفتهم أصحاب رأس المال، مثال ذلك في حالة وجود أرض وقف غير مستغلة، ولا يتوفر تمويل ذاتي لاستثمارها أو بناءها، فتتم دراسة جدوى لتحديد مبلغ البناء، وتقسيمه إلى فئات صغيرة (صكوك) تصدرها الأوقاف، يتم طرح الصكوك للاكتتاب العام عبر مؤسسات مالية، على أن يأخذ الوقف صكوكًا بقيمة الأرض. ومن مجموع المبلغ يتم إقامة المبنى وتأجير وحداته، ومن قيمة الإيجار يتم دفع العائد لحملة الصكوك كل حسب صكوكه، بضمنهم الوقف، مع استحقاقه حصة مضارب مقابل الإدارة. ويتم بشكل دوري استرداد الوقف للصكوك من خلال دفع قيمتها إلى أصحابها من العائد الذي تحصل عليه حتى تستهلك، فيتم إطفاؤها في نهاية المدة وتصبح ملكية البناء بجانب الأرض ملكية خالصة للوقف. ويمكن مداول تلك الصكوك في سوق الأوراق المالية (**عمر**، 2004).

المبحث الثاني: دور الوقف في تعزيز التنمية المستدامة

شكل الوقف أساسًا قامت عليه جميع المؤسسات الخيرية في بلاد المسلمين، وكان ينفق للمشروع من دخله لاستمرار تشغيله، فقامت المنشآت الخيرية بدورها في خدمة المجتمع باستمرار. وقام بدور مهم في تطوير المجتمعات الإسلامية اقتصاديًا واجتماعيًا وعمرانيًا

وثقافيًا. فقد امتدت تأثيره ليشمل معظم أوجه الحياة في العديد من الجوانب، منها حماية البيئة وتحقيق اشكال الأمن البيئي، إضافة إلى رعاية الفئات الضعيفة، وتشجيع العلم والعلماء، وإنشاء المكتبات والمعاهد والمدارس والكتاتيب الخاصة بتحفيظ الأطفال كتاب الله تعالى، وتشييد المستشفيات ودور رعاية المرضى، و تمويل الخدمات العامة. شمل الوقف النواحي العسكرية، منها: بناء الحصون، وتجهيز جيوش المسلمين للدفاع عن بلاد المسلمين، بذلك شمل الوقف الإسلامي كل نواحي الحياة، بضمنها جوانب التنمية والمحافظة على سلامتها. فلم يقتصر دورها في جانب معين أو اتجاه واحد، حيث اتسعت مجالاته باتساع حاجات المجتمع والناس، وهذا الدور المتميز، الذي يشيد به التاريخ للوقف، حين حفظ للمجتمعات الإسلامية حيويتها، وأسهم في ازدهار الخدمات فيها، حتى في عصور الانحسار (الزميع،1993).

المطلب الأول: مساهمة إدارة الوقف في تنمية المجتمعات المحلية

حينما شكلت التنمية الشغل الشاغل لكافة دول ومجتمعات العالم في عصرنا هذا، فلأنها أصبحت ضرورية وليست ترفًا أو شأنًا من الشؤون الكمالية. فمن خلال تنمية المجتمع يحصل الأفراد بواسطتها على فرص التعليم بشكل مقبول يؤهلهم في الحصول على فرص العمل مستقبلًا بما يُحسّن مستوى الدخل. وكذلك فإن التنمية تتيح الخدمات الطبية والصحية، إلى جانب مختلف الخدمات المتنوعة مثل: النقل الجماعي الرخيص والمريح وغير ذلك. وبالتالي فإن إدارات الأوقاف كانت على وعي تام بهذه القضايا مذ عرف الوقف في الإسلام.

من خلال الإدارة الصحيحة، مثلت الأوقاف وما تزال؛ ركيزة اقتصادية أساسية في البناء الحضاري للبلدان الإسلامية، فقد كان لذلك النظام أثاره الطيبة في إثراء الكثير من جوانب البناء الحضاري؛ فمن خلال الوقف تم بناء المساجد والمدارس ودور التعليم بأنواعها، وجرى الصرف عليها بصورة ضمنت بقاءها واستمرارها في تأدية رسالتها في المجتمعات على أفضل وجه. وبقيت العقدة الرئيسية في مدى فعالية إدارة الوقف، المتمثلة في النظار وغيرهم في مدى تحقيق أهداف ونوايا الواقفين، سواء أكانوا على قيد الحياة أو بعد وفاتهم، وقد نالوا أجري الدينا والآخرة؛ ففي الدنيا بالذكر الحسن والسمعة الطيبة، وسينالون في الآخرة الجزاء الأوفر.

للوقف دور مفروض عليه تأديته في خدمة وتنمية المجتمعات، وبدونها لا يحقق دوره المأمول، فالتنمية المحلية تعتبر المجتمعات المحلية كائنات حية تتمتع بمقومات حياتها ونموها الذاتي، مع تميزها ببضعة سمات محددة يتميز من خلالها كل منها على الآخرين. وبذلك تعد تنمية المجتمعات المحلية مرهونة بالقدرات المتاحة بصورة ذاتية دونما إكراه أو اشتراطات، ومن هذه القدرات إمكانية الوقف، عبر احترام خصوصية المجتمع المحلي، والعمل بفكرة إعادة الاستخدام واحترام التقسيم الطبيعي للعمل بين الوحدات كافة في إطار الإقليم ذاته، وهذا ما يميز بين التنمية المحلية وبين التنمية الشاملة. فالتنمية المحلية تخص إقليمًا جغرافيًا وبشرًا محددين، لكي يتم إنجازها في ضوء تلك الإمكانات المادية والبشرية المتاحة للمجتمع المحلي بوصفه جزءً من المجتمع الكلي (أحمد، 2020).

المطلب الثاني: دور الوقف في توفير المياه الصالحة للشرب

وفي كثير من مناطق العالم، تشح مصادر المياه، جرّاء السحب من الأنهار فيهدد باستنفاذ إمدادات الماء المتاحة. فضلًا عن إن المياه الجوفية يجري سحبها بمعدلات غير مستدامة. وتسهم نفايات الصناعة والزراعة والبشر في تلويث المياه الجوفية والمياه الجارية في الأنهار، وتهدد البحيرات ومصبات المياه في معظم البلدان تقريبا. لذلك فالتنمية المستدامة تعنى بصيانة المياه ووضع ضوابط للاستخدام تستنكر التبديد، وتعمل على تحسين كفاءة شبكات الماء. وتعني كذلك بتحسين نوعية المياه وترشيد المسحوبات من مياه الأنهار وفق معدلات لا تحدث اضطرابًا في النظام الإيكولوجي الذي تعتمد عليه مصادر المياه، إضافة إلى ترشيد المسحوبات من مياه الآبار بمعدلات مناسبة (أديب، 2009).

تعدّ أنظمة المياه ومشروعاته القديمة شاهد حي على فطنة وعبقرية السلف الصالح، فهي تعبير عن الأهمية التي تم تكريسها للمياه، من ذلك على سبيل المثال: السدود التي شيدتْ في سبأ وبلاد وادي الرافدين، وحدائق القصر الأحمر، ومحكمة المياه في بلانسيا بالأندلس، والأفلاج في سلطنة عُمَان. حين شارك العرب الأقوام الأخرى عبر العصور، في التقدم الذي سطره الإنسان في مشاريع المياه، فمارسوا بعضًا من أحسن الأنظمة الخاصة بحوكمة الماء. ولا شك أن زيادة الاطلاع على أنظمة الماء التراثية ومؤسساتها ستزيد من قدرة معالجة مسألة الماء، وتساهم في وضع الحلول العملية لمعالجة التحديات العالمية في هذا الجانب (العشري، 2010م).

لقد شكل الماء منذ القدم عنصرًا حيويًا في الجزيرة العربية، بسبب خصائصها الجيولوجية. فمنذ بداية عصر الدولة الإسلامية؛ قام الوقف بدور مهم في توفير الأمن المائي للمسلمين في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم. ويذكر التاريخ حادث شراء بئر الماء من رومة الغفاري، التي لا يوجد في المدينة المنورة ماء عذب غير مائها، وكان مالك البئر يبيع ماءها. عرض النبي عليه الصلاة والسلام أن يبيع البئر للمسلمين مقابل عين في الجنة؛ فرفض صاحبها. فلما سمع عثمان بذلك اشتراها وجعلها وقفًا للمسلمين. ونجد وقف أبي بكر الصديق،

وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب رضوان الله عليهم جميعا. ثم شاعت تلك الممارسة في شتى أرجاء بلاد المسلمين لما فيها من البر لعظم فضلها (محمد، 1993).

وقد تسابق المسلمون في إنشاء أسبلة الماء، باعتبارها نوعًا من الصدقة الجارية التي يصل ثوابها إلى صاحبها حتى بعد وفاته. فقد روي عن سعد بن عبادة رضي الله عنه أنه قال: {يا رسول الله: أي الصدقة أفضل؟ قال: سقي الماء} (صحيح النسائي، 3666). لذا أسهم نظام الوقف في انتشار الأسبلة، ولاقت ترحيب واستحسان الناس، بتوافر مياه الشرب للمارة في الشوارع والطرقات. وألحقتْ أسبلة الماء الصالح للشرب بالمساجد، وجعلت في وسط المدن وعلى طرق القوافل، لتكون في متناول الجميع. كما أنشئت الآبار الارتوازية على طول الطرق البرية الرابطة بين المدن في عموم دول العالم الإسلامي لسقي المسافرين. وتوسعت الممارسة لتشمل سقي الحيوانات والدواب حيث بنيت لها أحواضًا على طرق قوافل التجارة لسقيها (الصاوي، 1995).

المطلب الثالث: إسهامات الوقف في التنمية الغذائية

في مرحلة مبكرة من تاريخ الدولة الإسلامية، مارس الوقف دورًا كبيرًا في تحقيق الأمن الغذائي للمجتمعات في الدولة الإسلامية. وقد تسابق المسلمون في تخصيص الأوقاف لإطعام المحتاجين من الفقراء وأبناء السبيل، والمغتربين من طلاب العلم. وقد تبارى العثمانيون والدول التي تبعت الخلافة العثمانية في إنشاء (التكايا) التي مارست دورًا بارزًا في توفير الطعام لطوائف كثيرة من الفقراء والمساكين وابن السبيل وطلبة العلم. وقد أنشئت التكايا في مختلف مدن العالم الإسلامي، لعل في مقدمتها مكة المكرمة والمدينة المنورة. فكانت التكية تقدم وجبات مجانية مرتين في اليوم لكل من يقصدها. وكانت تقدم الوجبات باستمرار في أيام الجمع وفي سائر ليالي شهر الصيام المبارك شهر رمضان. لم يقتصر دور التكايا على تقديم المأكل والمشرب؛ بل كانت تعد مؤسسة إسلامية ذات أغراض متعددة، منها استضافة المسافرين والغرباء وعابري السبيل، وإيواء الفقراء والمساكين وطلاب العلم. وقد أبدع الواقفون في بناء وتشييد عمارة التكايا وفي تصاميمها العمرانية، لكي لا تعد مجرد مطعم أو مأوى للمسافرين (الأرناؤوط، 1421ه).

المطلب الرابع: رعاية الفقراء والمعوزين

قامت الأوقاف بدور كبير في مجال الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للمجتمعات المسلمة، خاصة عندما تكون مساهمة الحكومات في الرعاية الاجتماعية محدودة. فمن اللافت للنظر أن وثائق الأوقاف تنص على مساعدة الفقراء والمحتاجين، لكونه ركنًا أساسيًا في الوقف، إلا إن المساعدات تكون بأشكال وأنواع مختلفة، فمن ذلك توزيع المساعدات النقدية، والعينية كالأكل، والملابس، والأدوات المعيشية سيما في أوقات الغلاء. ويذكر أن السلطان الظاهر بيبر، أوقف وقفًا لشراء الخبز وتوزيعه على المعدمين. وتجاوز الأمر إلى رعاية أولئك الفقراء عند وفاتهم بتحمل تكاليف تغسيلهم وتكفينهم ودفنهم (الصالح، 2001).

ومما يُذكر في رعاية الفقراء اجتماعيًا من خلال الوقف، ما ورد في وقفية الشيخ أبو عمر بن قدامه المقدسي في فلسطين في القرن السادس الهجري؛ حين أنشأ وقفًا للخبز يوزع فيها ألف رغيف يوميًا. ووقف للأطعمة اليومية، وأضحية في عيد الأضحى المبارك وحلوى في المواسم والليالي الفاضلة في رمضان، ووقف على قمصان توزع كل سنة (المنيع، 1420ه).

المطلب الخامس: تأثير الوقف في مجال التنمية الاقتصادية

يبرز دور الوقف في العديد من الجوانب الاقتصادية، من خلال الممارسات الآتية:

- السلوك الادخاري: فعلاقة الوقف بالادخار جلية، من جهة إطلاق معنى الحبس، وإبعاد عيون الوقف عن نشاطات تبادل السلع في الأسواق. وهنا يقصد بالادخار حفظ الاموال الموقوفة وخزنها وأبعادها عن التداول لعمليات البيع.
- توزيع غلة الإنتاج: حين عمل الوقف على إعادة توزيع المداخيل بين طبقات المجتمع، مما أدي إلى عدم حكر الثروات بأياد محدودة. فحينما يوصي واقف ما بتوزيع غلة الوقف على جهة أو الجهات بعينها؛ فإن ذلك يعني إجراء لإعادة توزيع المال على جهات مستفيدة حددها الواقف، ولا يستأثر المالك فيه.
- البنية الاقتصادية: يساهم الوقف في تنشيط البنى التحتية للاقتصاد؛ عندما يتم إنشاء الطرقات وتشييد الجسور وحفر آبار المياه، فهذه المشروعات تسهم في تحسين البنى التحتية وتطورها؛ ويساعد في تهيئة ظروف مناسبة لزيادة حجم الاستثمار الخارجي والمحلي. فالاستثمار يؤدي لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات مما يؤدي إلى تعزيز الميزان التجاري للبلد. كما أن تدفق الأموال الأجنبية بهدف الاستثمار يساهم في تعزيز الميزانية والمدفوعات (قحف، 2003).
- توفير وتسهيل القروض: يمكن للوقف أنْ يساهم في توفير القروض الزراعية، وتمويل المضاربة خدمة لنشاطات التجارة والزراعة، مما يسهم في تعزيز قاعدة النشاط الاقتصادي، ويُشجع قطاعات اقتصادية متنوعة. إن هذا يعزز عملية نمو الاقتصاد ودفعه للأمام، ويعمل على خلق فرص عمل للعاطلين بحيث يساهم في تقليل معدل البطالة (الصليبي، 2006).

- تمويل الكليات والمدارس: تعتبر عمليات تمويل الكليات والمدارس والمراكز العلمية من أموال الأوقاف؛ تعتبر بمثابة استثمار لرأس المال البشري، لا يقل أهميته عن استثمارات رؤوس الأموال المادية.
- زيادة مقدار الناتج الإجمالي المحلي: حين يساهم الوقف في تحويل قسم من مداخيل الفئات القادرة إلى الميسورة، فان ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي على مختلف أنواع السلع والخدمات في الاقتصاد، وهذا بدوره يساعد في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة، لأن الاستهلاك مكونًا من المكونات الرئيسة للدخل القومي (الأسرج، 2010).

المطلب السادس: تأثير الوقف في المجال الاجتماعي

للوقف مصالح لا توجد في سائر الصدقات، إذْ يساعد في زيادة قابلية الأفراد في استغلال الطاقات المتاحة إلى حدودها القصوى الممكنة لتحقيق الحرية والرفاهة، ويعدّ البعد الاجتماعي بمثابة الفيصل الذي يميز الأوقاف في خدمته لعمليات التنمية المستدامة، فهو العنصر الذي يمثل الأبعاد الإنسانية بالمعنى الضيق الذي يستهدف جعل النمو وسيلة للترابط الاجتماعي.

ففي واقعنا المعاصر يسهم الوقف في الحد من مستوى الفقر، ويرفع مستوى المعيشة، ويدعم المشاريع الاجتماعية كالزواج، والأسكان، وحفظ حقوق الأجيال المستقبلية، وتأمين وسائل الراحة للمحتاجين. ولا شكَّ أن كل ذلك يحقق تكافلا لأصحاب رأس المال الذين كرسوا تلك الأموال اجتماعيًا وأوقفوها لسد حاجيات الفقراء والمعوزين من أبناء المجتمع، ليكفلوا لهم الحياة الكريمة، وحفظوا لهم عزتهم وإنسانيتهم دون إراقة ماء الوجه في انتفاء الحاجة لسؤال الناس (الدهلوي، 2/ 116).

بذلك تمكن الدين من إيجاد طريقة مستدامة تعالج مشكلة من مشاكل الاقتصاد المتفشية التي تؤرق دول العالم على نطاق واسع، هي مشكلة الفقر ومشكلة البطالة. إذ يمثل الوقف حلقة قوية من حلقات تكافل وتضامن المجتمع، حينما تميز بدور رائد ومستمر في الإنفاق والعطاء، لكونه مؤسسة لا تُستهلَك. مما يعني ضمان إمكانية الاستمرار في سد الحاجات الملحة لطبقات المجتمع الفقيرة.

المطلب السابع: أثر الأوقاف في الجانب الطبي والصحي

لقد اهتم المسلمون منذ القدم بصحة المجتمعات، وتجسد ذلك في وقف الأموال لبناء المشفيات ودور علاج البشر وكذلك الحيوانات. فمنذ القدم، يسرت الأوقاف للمسلمين المشفيات والأطباء والأدوية، في زمن لم تكن دول أوروبا تعرف لصحة ولا حتى النظافة.

فعلى مدى قرون الحضارة الإسلامية، اهتمت الأوقاف في رعاية الصّحة، بإنشاء المشفيات التي سميت "المارستانات" أو " البيمارستانات " وتعني بيت المرضى (عيسي، 1981). وبحسب ما رواه المقريزي، فإن أول دار في الإسلام، تأسست عن طريق الأوقاف لعلاج المرضى وقد بناها الخليفة عبد الملك في دمشق عام 88هـ، وعين الأطباء فيها، وأعطى كل شخص مُقعد خادمًا للاعتناء به، ولكل شخص بصير دليلًا يعتني به (بنعبد الله، 1996). وكان أول مشفى كبير في بغداد "المارستان" الذي بناه هارون الرشيد، وبنت الأوقاف أحياء طبّية متكاملة؛ وقفت لاستقبال المرضى. فكانت تحفل بالأطباء والصيادلة وطلاب الطب، وكانت تصرف نفقاتها من أموال الوقف ببغداد.

وتذكر كتب التاريخ مستشفيات أنشئت في مصر بأموال الأوقاف؛ مثل مستشفى الفتح ابن خاقان العباسي، والمستشفى الذي بناه أحمد بن طولون، وحُبس له من الوقف للإنفاق عليه، وبنى فيه الحمامات للرجال والنساء. ولعل من أشهر المشفيات في العصر المملوكيّ، التي بناها صلاح الدين الأيوبي (1987). ومستشفى الملك قلاوون بمصر، الذي جعل وقفًا لعلاج مرضى المسلمين، جهزت فيه لأدوية ومرافق خدمية عديدة (ابن بطوطة، 1/203).

لقد كان للوقف الصحي وما يزال دور كبير في المحافظة على حياة الناس وإنقاذها من الموت، وشرع التداوي وجعل واجبًا لحفظ النفس. ومثلما شرع التداوي ضد الأمراض، شرعت الوقاية وتحصين المجتمعات من الأمراض المعدية، وقد تحققت تلك المقاصد الصحية من خلال مؤسسات الأوقاف الصحية. التي أسهمت في تنمية المجتمعات الإسلامية، وفرجت كربات المرضى وخففت من معاناتهم. في ظل الاحتياج الشديد للخدمات الصحية، والحاجة للحفاظ على صحة أبناء المجتمع، وتقديم العناية الصحية، ومنع الميكروبات والأوبئة (عبد الرحمن، 1428هـ).

فالكلف المالية المتزايدة والاحتياجات الكبيرة المتعددة للرعاية الطبية، وتوفيرها للأفراد وصحتهم؛ باتت معيارًا لنجاح الدولة ورفاهية مواطنيها، مما يستدعي حث الواقفين والنظار لتأسيس صيغ وقفية صحية، تجعل من مصارف الوقف، واستثمار أموال وقفية في المشروعات الصحية ذات المردود الاجتماعي والمالي الجيد، بذلك يكون الوقف الصحي خير معين للدولة، نظرًا لعجزها عن تغطية تكاليف المؤسسات العلاجية (ساعاتي، 1420هـ). ولقد تعاظم دور الوقف الصحي خلال مواجهة جائحة كورونا، التي اتسمت بسعتها وشمول دول العالم كافة، فكانت له أهمية في توظيف الموارد الاقتصادية لمواجهة جائحة كورونا (حمد الله، 2021).

هذا الدور العظيم للأوقاف؛ يحتاج لمن ينميه ويبعد التحديات، لكي يبني في ضوء نجاحات كثيرة تحققت في دول إسلامية عديدة. وهذا واجب للجهات المُنظمة للأوقاف، لتوفير الاحتياجات في قطاع الصحة. ومواجهة الكلف المتزايدة للقطاع الصحي الحكومي. كما أنه يساعد في توسيع مختلف خدمات الصحة المقدمة (عبد الرحمن، 2004). ويحفز المجتمع ليكون جزء في المشاركة وتحمل التكاليف الصحية، وتوسيع الخدمات. وهذا يستدعي معالجة الجوانب التشريعية الخاصة بالزكاة من رسوم وضرائب، التي تثقل وتكبل القطاع، وتعيق دوره الأساسي في تقديم الخدمات الصحية.

المطلب الثامن: أثر الأوقاف في التعليم

كان للوقف دور رائد في نشر التعليم في المجتمعات الإسلامية، من خلال بناء المدارس والجامعات، وتوفير الظروف الملائمة للعلماء والفقهاء والأدباء في مجالات التأليف والنشر وتحقيق العلوم والفقه والأدب، وذلك عبر مؤسسات عدة منها: الكتاتيب والمدارس والمكتبات العامة. فوفر بذلك الخدمات التعليمية، من خلال وقف المدارس والجامعات، والوقف على طلبة العلم والأساتذة والمعلمين. وقد ساهمت وما تزال في توفير الخدمات التعلمية في كثير من دول العالم الإسلامي. فجعلت التعليم متاحا لكل أفراد المجتمع.

فالمدارس والجامعات، ومراكز البحث العلمي في بحاجة ماسة لأموال الوقف على التعليم، لأغراض الوقف على المكتبات العامة، وطباعة الرسائل العلمية، والصرف على البحوث العلمية، الشرعية وغير الشرعية، وإعداد وتأهيل الباحثين. ويبرز دور الأوقاف في توفير خدمات التعلم في دعوة القرآن الكريم إلى إعمار المساجد، التي تعدّ المدرسة الأولى التي خرجت جيل الصحاب الكرام، وما تزال تخرج العلماء (العاني، 2021).

ففي مصر شجعت وزارة التربية والتعليم الجهود التطوعية والوقفية في ميدان التعليم، فسمح للجمعيات الأهلية بإنشاء المدارس، لاستثمار أموال الوقف الخيرية. بهدف تفعيل الجهود الوقفية لدعم خدمات التعليم في الأماكن الأكثر حرمانًا، بإنشاء المدارس ذات الصف الواحد في المناطق النائية، التي يصعب الوصول إليها عبر التعليم التقليدي. وتلبية حاجات البيئات المنعزلة والمحرومة، والتصدي للتقاليد التي تحول دون استمرار التلاميذ في الدراسة، ودعم قدرات المجتمع المحلي في تعزيز أنشطة التعليم من خلال المشاركة. وقد ساهمت جهود الوقف في بناء دور الحضانة ورياض الأطفال، ليرتفع عدد المدارس التابعة للجمعيات الأهلية من (5059) مدرسة في عام 1992 إلى أضعاف هذا العدد حاليًا. وتساهم جهود الأوقاف في توفير فرص التعليم لآلاف الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة (جوهر وجمعة، 2011).

فلأجل توظيف الوقف التربوي في مجال التعليم؛ ينبغي القول بأن الدولة وحدها ليست قادرة على تحمل كلف التعليم لوحدها، إذْ لابد أن يعاونها جميع الأفراد والمؤسسات بشكل متكاتف وصولاً إلى تحقيق غايات توفير التعليم المنشود (الهنداوي، 2004).

إذْ إنَّ ارتفاع نفقات واحتياجات التعليم في ظل محدودية الموارد، ومجانية التعليم العالي، وضعف ميزانيات الحكومات عن الوفاء بمتطلبات التعليم الجامعي والبحث العلمي المتزايدة. منها ارتفاع كلف التعليم العالي، وزيادة معدلات التضخم، وعدم قدرة الحكومة على تحمل أعباء التمويل؛ جعلت التعليم العالي بحاجة لمزيد من مصادر التمويل. لقد أفرزت زيادة السكان؛ زيادة الطلب على التعليم الجامعي، مع صعوبة استيعاب الأعداد المتزايدة من الملتحقين بالتعليم العالي، في ظل قدرة الاستيعاب المحدودة للمؤسسات نتيجة الانفجار السكاني المتزايد. الأمر الذي الوقف باعتباره أحد مصادر تمويل التعليم بصفة عامة وتمويل التعليم العالي بصدفة خاصة.

لقد أكدت الدراسات إمكانية استثمار أموال الأوقاف كبديل أو مساعد لتمويل التعليم العالي منها: دراسة عبد الجليل (2014)، ودراسة الدهشان (2016)، ودراسة إسماعيل (2017)، مشيرة إلى نجاح الأوقاف في دعم التعليم قديمًا في الحضارة الإسلامية، وحديثًا في جامعات التعليم العالي، وتمويل مراكز البحوث.

الخاتمة:

لقد حث الدين على التنمية وباركها وأمر بالمحافظة عليها، فكانت مساهمة الأوقاف في التنمية عبر التاريخ بشكل فاعل؛ بحيث دعم جوانب التنمية المستدامة بشتى أبعادها، وعمل على تنميتها، حين وضع الإسلام طرقًا عديدة لمعالجتها لعل من أهمها، الذي تجلت سمو مقاصده عبر مشاركته الطويلة في خدمة التنمية المستدامة، وإعمار الأرض.

أولًا: نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- التنمية المستدامة جاءت بها الشريعة الإسلامية من خلال الحرص على تحقيق الأمن المادي والأمن المعنوي، بتوفير حياة كريمة للمسلم وضمان حياة نقية يسودها الإخاء في المجتمع المسلم.
- ساهم الوقف في تنمية المجتمعات بتوفير فرص العمل، والخدمات العامة كالصحة، والتنمية الغذائية، وتحسين البنية التحتية.

- تأثير الوقف في التنمية الاقتصادية من خلال تطبيق السلوك الادخاري، وتوزيع غلة الإنتاج، وتوفير القروض وتمويل المشاريع الخدمية.
- توفير الوقف في المجال الاجتماعي، إذ يعد البعد الاجتماعي ما يميز الوقف في التنمية المستدامة.

ثانيًا: التوصيات:

وبناءً على النتائج التي خلصت اليها الدراسة فإننا نوصي بما يلي:

- تسهيل مشاركة المواطن العادي في تكوين أوقاف جديدة، عبر تيسير الإجراءات الإدارية الخاصة بذلك مع التركيز على دعم وتشجيع المشاريع ذات العائد الاجتماعي العالي.
- تنمية ريع الأموال الموقوف من خلال إدارة استثمارية محترفة، مع الالتزام بشروط الواقفين والمقاصد الشرعية للوقف.
- نشر الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية التنمية المستدامة في الأوقاف.

المراجع:

أحمد، دنيا شوقي. (1995). أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة. *مجلة البحوث الفقهية المعاصرة*: 6 (24).

أحمد، رهاف إبراهيم. (2020). *المشاريع الاستثمارية الوقفية ودورها في تنمية المجتمع المحلي في مدينة (مالانج) بإندونيسيا*. دراسة دكتوراه في قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة (سونان أمبيل) الإسلامية الحكومية (سورابايا)، إندونيسيا.

أديب، عبد السلام. (2009). *أبعاد التنمية المستدامة*. المركز الوطني للتوثيق.

الأسرج، حسين عبد المطلب. (2012). *نحو تفعيل دور الوقف الإسلامي لأعمال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية*. مقال منشور في swmsa.net .

الأسرج، حسين. (2010). *دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي*. الندوة العلمية الثالثة لأفاق البحث العلمي في العالم العربي، الرياض، السعودية.

بن سيدي، مادو غي. (2019). استثمار أموال الوقف في الشريعة الإسلامية: صيغه مخاطره ضوابطه دراسة مقارنة مع قانون الوقف في إمارة الشارقة. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية*: 16(2).

بن عمارة، نوال وبن تفات، عبد الحق. (2013). *الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف*. مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس.

بنعبد الله، محمد بن عبد العزيز. (1996). *الوقف في الفكر الإسلامي*. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الجريوي، عبدالرحمن بن عبدالعزيز. (2012). *أثر الوقف في التنمية المستدامة*. بحث مقدم إلى مؤتمر مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 30 و30 ديسمبر 2012.

جوهر، علي صالح وجمعة محمد حسن. (2011). *تمويل التعليم و الوقف في المجتمعات الإسلامية: رؤية اقتصادية تربوية*. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

الحداد، أحمد عبد العزيز. (2009). *من فقه الوقف*. دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، إدارة البحوث، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

حسن، زينب. (2001). *الاستدامة في مشاريع التنمية المحلية*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، المطبعة الوطنية.

حسيني، إسماعيل طلعت. (2017). تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. *مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية بالزقازيق*: (95).

حمد الله، صلاح أحمد. (2021). دور الوقف في مواجهة آثار جائحة كورونا. *مجلة الدراسات الإسلامية والإنسانية*: 1 (3).

الدهشان، جمال علي. (2016). *نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم في مصر*. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية جامعة عين شمس، بعنوان توجهات استراتيجية في التعليم: تحديات المستقبل.

الدهلوي، شاه ولي الله. (1426ه). *حجة الله البالغة*. تحقيق السيد سابق. دار الجليل.

ذوابة، أشرف. (2021). *التنمية المستدامة من منظور إسلامي*. مقال منشور في عربي، 21.

رشماوي، مرفت. (2018). *خطة التنمية المستدامة لعام 2030: دليل الموارد للممارسين*. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان.

الزحيلي، شحاته. (2003). *الاستثمار المعاصر للوقف*. منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، الأمانة العامة للأوقاف.

الزميع، علي فهد. (1993). *التجربة الكويتية في إدارة الأوقاف*. ندوة نحو دور تنموي للوقف، المنعقدة في 31 مايو بالكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ساعاتي، عبد الإله. (1420ه). أوقاف الرعاية الصحية في المجتمع الإسلامي. *مجلة صحة الخليج*: (39)، ربيع الأول.

سبقاق، فطيمة. (2018). *أبعاد التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي*. مقال منشور في الإنترنيت.

السبهاني، عبد الجبار. (2010). دور الوقف في التنمية المستدامة. *مجلة الشريعة والقانون*: (44).

الصالح، محمد. (2001). *الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع*. دار الكتب العلمية، ط1.

الصالحات، سامي. (2005). مرتكزات أصولية في فهم طبيعة الوقف التنموية والاستثمارية. *مجلة جامعة الملك: الاقتصاد الإسلامي*، (2).

صالحي، صالح. (2006). *المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي*. دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

الصاوي، أحمد. (1995). الأسبلة ماء الحضارة. *مجلة حورس*: عدد ابريل- يونيو.

الصليبي، محمد. (2006). الوقف عبادة مالية ووظيفة اقتصادية واستثمار تنموي. *مجلة جامعة الخليل للبحوث*: 2(2): 42- 65.

العاني، أسامة عبد المجيد. (2016). دور الوقف في تمويل البحث العلمي. *مجلة بيت المشورة*: 36 (5).

العاني، أسامة. (2011). تفعيل دور الوقف للنهوض بالتنمية البشرية، *مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف*، العدد 72 ،نوفمبر.

عبد الجليل، رباح رمزي. (2014). تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات المعاصرة. *مجلة كلية التربية بأسيوط*: 30(2).

عبد الرحمن، أحمد عوف. (1428ه). أوقاف الرعاية الصحية في المجتمع الإسلامي. *مجلة الأمة القطرية*: 17 (119).

عبد الرحمن، أحمد عوف. (2004). الأوقاف والرعاية الصحية. *مجلة أوقاف*: ع (6)، السنة (3)، يونيو.

العريان، محمد عبد المنعم. (1987). *رحلة ابن بطوطة: تحفة النظار*. دار العلوم

العشري، محمد وآخرون. (2010). *تقرير المياه إدارة مستدامة لمورد متناقص*. المنتدى.

عمر، محمد عبد الحليم. (2004). *الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه*. الدورة الخامسة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنعقدة بمسقط بتاريخ 11/ 3/ 2004، سلطنة عمان.

العمراني، عبد الله بن محمد. (1430ه). *دور الوقف في دعم البحث العلمي*. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

العنزي، منهل إسماعيل العلي. (2013). دور الأوقاف في تنمية البحث العلمي وتطويره في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي. *مجلة جامعة زاخو*: 1 (B)(2): 353-370.

عيسي، أحمد. (1981). *تاريخ البيمارستانات في الإسلام*. دار الرائد العربي.

غنيم، عثمان وزنط، ماجدة. (2010). *التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*. الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع.

فلالي، عبد العزيز. (2011). *تلمسان في العهد الزياني: دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية*. موفم للنشر، ط1.

قحف، منذر. (2003). *التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان الهلال الخصيب*. ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

مصبح، معتز محمد. (2013). *دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لقطاع غزة)*. دراسة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

هليل، أحمد محمد. (2006). *مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة*. بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف؛ الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

الهنداوي، حسن بن إبراهيم. (2004). *التعليم وإشكالية التنمية، كتاب الأمة*. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ع(98)، السنة (32).

Abdel Jalil, R. R. (2014). Tamwil Altaelim Aljamieii Fi Misr Fi Daw' Almutaghayirat Almueasirati 'Financing university education in Egypt in the light of contemporary changes'. *Journal of the College of Education in Assiut*, 30 (2). [in Arabic]

Abdul Rahman, A. A. (1428 AH). 'Awqaf Alrieayat Alsihiyat Fi Almujtamae Al'iislamii 'Health care endowments in the Islamic community'. *Journal of the Qatari Nation* 17 (119). [in Arabic]

Abdul Rahman, A. A. (2004). Al'awqaf Walrieayat Alsihiyatu 'Endowments and health care'. *Awqaf Magazine*, p (6), year (3), June. [in Arabic]

Adeeb, A. (2009). *'Abead Altanmiat Almustadamati* 'dimensions of sustainable development'. Alwataniu Liltawthiqi Center. [in Arabic]

Ahmed, D. Sh. (1995). 'Athar Alwaqf Fi 'Iinjaz Altanmiat Alshaamilati 'The impact of the endowment on the achievement of comprehensive development'. *Journal of Contemporary Fiqh Research*, 6 (24). [in Arabic]

Ahmed, R. I. (2020). *Almasharie Alaistithmariat Alwaqfiat Wadawrihia Fi Tanmiat Almujtamae Almuhalayi Fi Madin (Malanj) Bi'iindunisia* 'Endowment investment projects and their role in community development in Malang, Indonesia'. PhD study in the Department of Islamic Economics, State Islamic University (Sunan Ambil) (Surabaya), Indonesia. [in Arabic]

Alani, O. (2011). Tafeil Dawr Alwaqf Lilnuhud Bialtanmiat Albashariati 'Activating the role of endowments for the advancement of human development'. *Awqaf Magazine, General Secretariat of Awqaf,* Issue 72, November. [in Arabic]

Al-Ani, O. A. (2016). Dawr Alwaqf Fi Tamwil Albahth Aleilmii 'The role of the endowment in financing scientific research'. *Bait Al-Mashura Journal*, 36 (5). [in Arabic]

Aldahlawi, S. W. (1426 AH). *Hujat Allah Albalighatu* 'God's ultimate argument. investigation of a previous mr'. House of Aljalil. [in Arabic]

Al-Enezi, M. I. (2013). Dawr Al'awqaf Fi Tanmiat Albahth Aleilmii Watatwiruh Fi Jamieat Dual Majlis Altaeawun Alkhaliji 'The role of endowments in the development of scientific research in the universities of the Gulf Cooperation Council'. *Journal of the University of Zakho*, 1(B)(2): 353-370. [in Arabic]

Al-Jariwi, A. (2012). *'Athar Alwaqf Fi Altanmiat Almustadamati* 'The impact of the endowment on sustainable development'. Research submitted to the Conference on the Elements of Achieving Sustainable Development in Islamic Economics. University of Guelma on December 30 and 30, 2012. [in Arabic]

Al-Omrani, A. M. (1430 AH). *Dawr Alwaqf Fi Daem Albahth Aleilmi* 'The role of the endowment in supporting scientific research'. Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia. [in Arabic]

Alsaalihati, S. (2005). Murtakazat 'Usuliat Fi Fahm Tabieat Alwaqf Altanmawiat Waliastithmariati 'Fundamental foundations in understanding the nature of development and investment endowments'. *King University Journal: Islamic Economics*, (2). [in Arabic]

Al-Sarj, H. A. (2012). *Nahw Tafeil Dawr Alwaqf Al'iislamii Li'aemal Huquq Al'iinsan Alaiqtisadiat Walaijtimaeiati* 'Towards activating the role of the Islamic endowment for economic and social human rights work'. Article published on swmsa.net. [in Arabic]

Al-Zuhaili, Sh. (2003). *Alaistithmar Almueasir Lilwaqf* 'Contemporary investment of the endowment'. The first jurisprudential endowment issues forum, the General Secretariat of Endowments. [in Arabic]

Asaalihati, S. (2005). Murtakazat 'Usuliat Fi Fahm Tabieat Alwaqf Altanmawiat Waliastithmariati 'Fundamental foundations in understanding the nature of development and investment endowments'. *King University Journal: Islamic Economics*, (2). [in Arabic]

Asraj, H. (2010). *Dawr Muasasat Alwaqf Fi Tahqiq Al'amn Alaiqtisadii* 'The role of the endowment institution in achieving economic security'. The Third Scientific Symposium on Scientific Research Prospects in the Arab World, Riyadh, Saudi Arabia. [in Arabic]

Asraj, H. (2010). *Dawr Muasasat Alwaqf Fi Tahqiq Al'amn Alaiqtisadii* 'The role of the endowment institution in achieving economic security'. The Third Scientific Symposium on Scientific Research Prospects in the Arab World, Riyadh, Saudi Arabia. [in Arabic]

Ben Amara, N. and Ben Tafat, A. (2013). *Alwaqf Al'iislamiu Wadawruh Fi Tahqiq Altanmiat Almustadamati, Eard Liltajribat Aljazayiriat Fi Tasyir Al'awqafi* 'The Islamic endowment and its role in achieving sustainable development, a presentation of the Algerian experience in the management of endowments'. Presentation at the Second International Forum on Islamic Finance, Sfax, Tunisia. [in Arabic]

Ben Sidi, M. (2019). Aistithmar 'Amwal Alwaqf Fi Alsharieat Al'iislamiati: Siaghuh Makhatiruh Dawabituh Dirasat Muqaranat Mae Qanun Alwaqf Fi 'Iimarat Alshaariqat 'Investing endowment funds in Islamic law: its formula, risks, controls, a comparative study with the endowment law in the Emirate of Sharjah'. University of Sharjah *Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies*: 16 (2). [in Arabic]

Benabdallah, M. (1996). *Alwaqf Fi Alfikr Al'iislami* 'Waqf in Islamic thought'. The Ministry of Awqaf and Islamic Affairs. [in Arabic]

Creswell, J.W. (2012). *Educational research: Planning, conducting, and evaluating quantitative and qualitative research*. Upper Sad.

Dahshan, J. A. (2016). *Nahw Ruyat Muqtarihat Litanwie Masadir Tamwil Altaelim Fi Masr* 'Towards a proposed vision to diversify the sources of financing education in Egypt'. A working paper presented to the first

international conference of the Faculty of Education, Ain Shams University, entitled Strategic Directions in Education: Future Challenges. [in Arabic]

El Sawy, A. (1995). *Al'asbalat Ma' Alhadarati* 'Asbal water civilization'. Hurs Magazine: April-June issue. [in Arabic]

El-Ashry, M. et al. (2010). *Taqrir Almiah 'Iidarat Mustadamat Limawrid Mutanaqisi. Almuntadaa* 'The water report is sustainable management of a diminishing resource'. forum. [in Arabic]

El-Erian, M. A. (1987). *Rihlat Abn Batutat: Tuhfat Alnazari* 'Ibn Battuta's Journey: A Masterpiece for Contemporaries'. Aleulum House. [in Arabic]

Falali, A. (2011). *Talmisan Fi Aleahd Alzayani: Dirasat Siasiatun, Eumraniatun, Ajtimaeiatun, Thaqafiatun* 'Tlemcen in the Zayani era: a political, urban, social and cultural study'. Muafam for publication, 1st edition. [in Arabic]

Ghoneim, O. and Zant, M. (2010). *Altanmiat Almustadimat Falsafatuha Wa'asalib Takhtitiha Wa'adawat Qiasiha* 'Sustainable development, its philosophy, planning methods and measurement tools'. First edition, Dar Safa' for publication and distribution. [in Arabic]

Haddad, A. A. (2009). *Mun Faqh Alwaqafa* 'From the jurisprudence of the endowment'. Department of Islamic Affairs and Charitable Activities, Research Department, Dubai, United Arab Emirates. [in Arabic]

Hamd Allah, S. A. (2021). Dawr Alwaqf Fi Muajahat Athar Jayihat Kuruna 'The role of the endowment in facing the effects of the Corona pandemic'. *Journal of Islamic and Human Studies*, 1 (3). [in Arabic]

Hassan, Z. (2001). *Alaistidamat Fi Masharie Altanmiat Almahaliyati* 'Sustainability in local development projects'. United Nations Development Program in Jordan, National Press. [in Arabic]

Hillel, A. M. (2006). *Majalat Waqafiat Muqtarahat Ghayr Taqlidiat Litanmiat Mustadamatin* 'Suggested non-traditional areas of endowment for sustainable development'. Research presented to the Second Conference of Awqaf; Development formulas and future visions, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, Saudi Arabia. [in Arabic]

Hindawi, H. I. (2004). *Altaelim Wa'iishkaliat Altanmiati, Kitab Al'umati* 'Education and the problem of development, the nation's book'. Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Qatar, p. (98), Sunnah (32). [in Arabic]

Hosseini, I. T. (2017). Taebiat Mawarid Maliat 'Iidafiat Litalbiat Mutatalibat Altasnifat Alealamiat Liljamieati 'Mobilizing additional financial resources to meet the requirements of international university rankings'. *Journal of Educational and Psychological Studies, College of Education in Zagazig*, (95). [in Arabic]

Issa, A. (1981). *Tarikh Albimaristanat Fi Al'iislami* 'History of bimaristans in Islam' Dar Alraayid Alearabii. [in Arabic]

Jawhar, A. S. and Juma M. H. (2011). *Tamwil Altaelim W Alwaqf Fi Almujtamaeat Al'iislamiati: Ruyat Aiqtisadiat Tarbawia* 'Financing Education and Waqf in Muslim Societies: An Educational Economic View'. Aleasriat Library for Publishing and Distribution. [in Arabic]

Melted, A. (2021). *Altanmiat Almustadamat Min Manzur 'Iislami* 'Sustainable development from an Islamic perspective'. Article published in Arabic, 21. [in Arabic]

Mosbeh, M. M. (2013). *Dawr Alwaqf Alkhayrii Fi Altanmiat Alaiqtisadia (Dirasat Tatbiqiat Liqitae Ghaza)*. 'The role of the charitable endowment in economic development (an applied study for the Gaza Strip)'. Master's study in development economics, Islamic University, Gaza, Palestine. [in Arabic]

Omar, M. A. (2004). *Alaistithmar Fi Alwaqf Wafi Ghalatih Wariehu* 'Investing in the endowment and its yields and revenues'. The fifteenth session of the International Islamic Fiqh Academy, held in Muscat on March 11, 2004, Sultanate of Oman. [in Arabic]

Qahf, M. (2003). *Altakwin Alaiqtisadiu Lilwaqf Fi Buldan Alhilal Alkhasib* 'The economic formation of waqf in the countries of the Fertile Crescent'. Symposium on the Waqf System and Civil Society in the Arab World, Center for Arab Unity Studies. [in Arabic]

Rishmawi, M. (2018). *Khutat Altanmiat Almustadamat Lieam 2030: Dalil Almawarid Lilmumarisina* 'The 2030 Agenda for Sustainable Development: A resource guide for practitioners'. Arab Non-Governmental Organizations Network for Development, Beirut, Lebanon. [in Arabic]

Sabhani, A. (2010). Dawr Alwaqf Fi Altanmiat Almustadamati 'The role of waqf in sustainable development'. *Journal of Sharia and Law*, (44). [in Arabic]

Sabqaqi, F. (2018). *'Abead Altanmiat Almustadamat Fi Almanzur Al'iislamii* 'Dimensions of sustainable development in the Islamic perspective'. Article published on the Internet. [in Arabic]

Saeati, A. (1420 AH). 'Awqaf Alrieayat Alsihiyat Fi Almujtamae Al'iislamii 'Health care endowments in the Islamic community'. *Gulf Health Journal*, (39), Rabi` al-Awwal. [in Arabic]

Saleh, M. (2001). *Alwaqf Fi Alsharieat Al'iislamiat Wa'atharuh Fi Tanmiat Almujtamaei* 'Endowment in Islamic law and its impact on the development of society'. Alkutub Aleilmiati House, 1st edition. [in Arabic]

Saleh, S. (2006). *Almanhaj Altanmawiu Albadil Fi Aliaqtisad Al'iislamii* 'The alternative developmental approach in Islamic economics'. Dar Alfajr for Publishing and Distribution, first edition. [in Arabic]

Salibi, M. (2006). Alwaqf Eibadat Maliat Wawazifat Aqtisadiat Wastithmar Tinmawi 'Waqf is a financial worship, an economic function, and a developmental investment'. *Hebron University Journal of Research*, 2 (2): 42-65. [in Arabic]

Zumaia, A. F. (1993). *Altajribat Alkuaytiat Fi 'Iidarat Al'awqafi* 'The Kuwaiti experience in managing endowments'. Symposium towards a developmental role for the endowment, held on May 31 in Kuwait, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs. [in Arabic]